مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

دور مصادر التمويل المحلية في دعم الموازنة العامة في العراق: التحديات وآليات التطوير

م.م مخلد ظاهر حبيب
جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد– القرنة
mokhalad.daher@uobasrah.edu.iq

المستخلص

تعد مصادر التمويل المحلية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في دعم الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، إذ تمثل أحد أهم الموارد التي تسهم في تمويل النفقات العامة وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية. وتكتسب هذه المصادر أهمية متزايدة في الاقتصادات الريعية، ولا سيما الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، الأمر الذي يجعله أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الناجمة عن تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تعزيز دور مصادر التمويل المحلية بوصفها أداة مهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقوية قدرة الدولة على مواجهة الأزمات المالية.

ويهدف هذا البحث إلى بيان دور مصادر التمويل المحلية في دعم الموازنة العامة في العراق، من خلال تحليل اسهام الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وإيرادات القطاع الاستخراجي النفطي في تمويل الإنفاق العام وتحقيق الاستقرار المالي. كما يسعى البحث إلى دراسة واقع هذه المصادر ومدى كفاءتها في تلبية حاجة الموازنة العامة من الإيرادات لتمويل نفقاتها العامة، فضلاً عن تحليل التحديات التي تواجهها، سواء كانت اقتصادية أم إدارية أم تشريعية، وانعكاس ذلك على قدرة الموازنة العامة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. كما يسلط البحث الضوء على أهمية التمويل المحلي في تعزيز الاستقلالية المالية للدولة، إذ إن الاعتماد على الموارد الداخلية يقلل من الحاجة إلى التمويل الخارجي وما يترتب عليه من أعباء مالية والتزامات اقتصادية. كذلك يسهم التمويل المحلي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال الحد من تأثير التقلبات الخارجية والتغيرات في أسعار النفط وأسعار الفائدة العالمية، الأمر الذي يدعم قدرة الدولة على إدارة سياستها المالية بصورة أكثر كفاءة وفاعلية.

الكلمات المفتاحية: *التمويل المحلي، الموازنة العامة، الإيرادات العامة، الضرائب.*

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

The role of local funding sources in supporting the general budget in Iraq: challenges and development mechanisms

Mokhalad Daher Habeeb
University of Basra
,College of Administration and Economics / Al-Qurna,
mokhalad.daher@uobasrah.edu.iq

Abstract

Domestic financing sources are a fundamental pillar upon which countries rely to support their public budgets and achieve financial and economic stability. They represent one of the most important resources contributing to the financing of public expenditures and the implementation of development programs and projects. These sources are gaining increasing importance in rentier economies, particularly the Iraqi economy, which depends heavily on oil revenues to finance its public budget. This makes it more vulnerable to economic fluctuations resulting from changes in global oil prices. Hence, the need to strengthen the role of domestic financing sources as an important tool for achieving economic diversification and enhancing the state's ability to confront financial crises becomes apparent. This research aims to demonstrate the role of domestic financing sources in supporting the Iraqi public budget by analyzing the contribution of tax and non-tax revenues, as well as revenues from the oil extraction sector, to financing public spending and achieving financial stability. The research also seeks to examine the current state of these sources and their efficiency in meeting the public budget's revenue needs for financing its public expenditures. Furthermore, it analyzes the challenges they face, whether economic, administrative, or legislative, and the impact of these challenges on the public budget's ability to achieve its economic and social objectives.The research also highlights the importance of domestic financing in strengthening the state's financial independence, as reliance on internal resources reduces the need for external financing and the associated financial burdens and economic obligations. Furthermore, domestic financing contributes to enhancing financial stability by mitigating the impact of external fluctuations and changes in oil prices and global interest rates, thereby supporting the state's ability to manage its fiscal policy more efficiently and effectively.

Keywords: *Local finance, general budget, public revenues, taxes.*

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المقدمة

تأتي أهمية مصادر التمويل المحلية من خلال اسهامها الحيوي في الإيرادات العامة ومن ثم دورها في دعم الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، إذ تمثل المورد الرئيس الذي يمكن الحكومة من تغطية نفقاتها العامة وتنفيذ برامجها التنموية والخدمية. وتزداد أهمية هذه المصادر في الدول النامية، ولا سيما العراق، بسبب الحاجة المتزايدة إلى توفير موارد مالية مستدامة قادرة على دعم الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي أو الموارد الريعية الأحادية. وتتمثل مصادر التمويل المحلية في العراق بالإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، إضافة إلى إيرادات القطاع الاستخراجي النفطي، إذ تسهم هذه الموارد بدرجات متفاوتة في تمويل الإنفاق العام وتغطية الالتزامات المالية للدولة. كما تؤدي دوراً مهماً في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل مشروعات البنى التحتية والخدمات العامة وتحفيز الاستثمار والإنتاج المحلي. وتاتي أهمية هذه البحث من كون الاقتصاد العراقي يتسم باعتماده الكبير على الإيرادات النفطية بوصفها المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة، الأمر الذي جعل المالية العامة عرضة للتقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية وما يترتب عليها من أزمات مالية وعجوزات في الموازنة العامة. وفي ظل هذه التحديات برزت الحاجة إلى تنمية مصادر التمويل المحلية الأخرى، كالإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وتعزيز كفاءتها في دعم الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار المالي. الا ان واقع مصادر التمويل المحلية في العراق ما يزال يواجه العديد من التحديات الاقتصادية والإدارية والتشريعية مثل ضعف النظام الضريبي وتراجع كفاءة المؤسسات العامة وانتشار الفساد المالي والإداري، فضلاً عن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية. وقد انعكست هذه التحديات سلباً على قدرة الموازنة العامة في تحقيق التوازن المالي والاستدامة الاقتصادية.

اهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال بيان أهمية مصادر التمويل المحلية في تعزيز الاستقرار المالي للدولة، فضلا عن تسليط الضوء على واقع الموازنة العامة في العراق ومدى اعتمادها على الإيرادات النفطية وتحديد أبرز التحديات التي تواجه تنمية مصادر التمويل المحلية.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في استمرار اعتماد الموازنة العامة في العراق على الإيرادات النفطية بوصفها المصدر الرئيس للتمويل، الأمر الذي جعل المالية العامة عرضة للتقلبات الاقتصادية الناجمة عن تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما يرافق ذلك من اختلالات في الاستقرار المالي والاقتصادي. وفي المقابل، ما تزال مساهمة مصادر التمويل المحلية غير النفطية محدودة وغير قادرة على توفير الدعم الكافي للموازنة العامة.

اهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على مفهوم مصادر التمويل المحلية ومصادرها.
2. بيان واقع الإيرادات المحلية في العراق خلال مدة البحث.
3. تحليل دور مصادر التمويل المحلية في دعم الموازنة العامة في العراق.
4. تحديد التحديات الاقتصادية والإدارية والتشريعية التي تواجه مصادر التمويل المحلية.
5. اقتراح آليات لتطوير مصادر التمويل المحلية وتقليل الاعتماد على النفط.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية مفادها ان تطوير مصادر التمويل المحلية غير النفطية وتعزيز كفاءتها يسهمان بصورة فاعلة في دعم الموازنة العامة في العراق وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية بما يحقق قدرًا أكبر من الاستقرار المالي والاستدامة الاقتصادية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على المنهج الاستقرائي لوصف واقع مصادر التمويل المحلية وتحليل دورها في دعم الموازنة العامة من خلال استقراء البيانات والإحصاءات المالية المتعلقة بالإيرادات العامة في العراق.

أولا: مفهوم التمويل المحلي

يُقصد بمفهوم التمويل لغةً بأنه الإمداد بالمال، وقد وردت آيات كثيرة في القران الكريم تشير إلى المال، إذ جاء في محكم كتاب الله تعالى {ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}[1]، أما التمويل اصطلاحاً فتعددت التعريفات التي تناولت التمويل حسب اختلاف وجهات نظر الباحثين الامر الذي حثنا إلى إبراز مجموعة منها، إذ بين احد الاقتصاديين إن التمويل هو إسلوب الحصول على الأموال لغرض الاستخدام في التشغيل والتطوير، وفي الاقتصاد المعاصر اصبح التمويل المحرك الاساسي لتدعيم رأس المال المنتج على وجه الخصوص، كون التمويل المالي يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وان يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب[2]. فيما يرى اخرون إن التمويل أهم الركائز للعملية التنموية الاقتصادية والمجتمعية فهو مصدر أساس يمد القطاعات الاقتصادية للدولة ومؤسساتها بالأموال اللازمة للقيام بعمليات الاستثمار الجديدة وتحقيق التنمية بواسطة أنشاء مشروعات إنتاجية وخدمية لتطوير وتحسين إنتاجها وفق سياسات معينة[3].

ويعرف صندوق النقد الدولي التمويل بأنه الممول النقدي والتنظيمي بهدف تحقيق الهدفين الاساسين، الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، بالدرجة الاساس للبلدان الأعضاء بواسطة تعزيز نظمها المالية وتحسين جمع البيانات المالية والاقتصادية ونشرها، وتدعيم نظمها الضريبية والقانونية والنهوض بالتنظيم والرقابة المصرفية[4].

ومن الجدير بالذكر ان هنالك تداخلاً بين مفهومي التمويل والإدارة المالية في كثير من الأوقات إلا ان لكل منهما مفهوماً واستخداماً خاصاً، إذ تتم الإدارة المالية بتحديد متطلبات الأشخاص والمنشآت والشركات من الموارد المالية وتحديد طرق جمعها واستعمالها، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بمشاريعهم[5]، فأنها الحصول على الموارد المالية من أفضل المصادر وحسن التعامل في ادارتها، هي إحدى الوظائف الرئيسة في منظمة الأعمال التي تشتمل على إدارة الإنتاج والعمليات،

(1) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 274.
(2) احمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل في التمويل والاستثمار، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، الطبعة الأولى، بغداد،2014، ص22.
(3) ليلى بديوي مطوك، أحمد إبراهيم مهدي، التمويل الزراعي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمده (1998-2012)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد8، العدد3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، 2018، ص134.
(4) حمد فواز الدليمي، احمد يوسف دودين، الازمات المالية الدولية والعالمية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص145.
(5) مروان عبد الملك ذنون، استقراءات في التمويل الاقتصادي، شركة الأكاديميون للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2020، ص13.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

وإدارة التسويق، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة البحث والتطوير... الخ، وهي الإدارة المعنية بتقدير حجم الأموال وتخصيصها بالشكل الأمثل لتنظيم ثروة المنظمة[1].

ويتضح مما سبق ان التمويل هو عملية تأمين الأموال وتوجيهها بشكل فعال لتلبية احتياجات مالية معينة لتمويل الأنشطة والممارسات الخاصة بتنشيط القطاعات الاقتصادية لتحقيق اهداف محددة تتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

ثانيا: مصادر التمويل المحلي

تكتسب مصادر التمويل المختلفة أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي العام بسبب الدور الذي تلعبه في الاقتصادات الوطنية كإحدى القوى الرئيسية في تغيير مسار متغيرات الاقتصاد الكلي، كما يشير هذا النوع من التمويل إلى جميع المصادر المالية التي تعتمد عليها السلطات الحكومية على المستوى المحلي لتمويل أنشطتها وبرامجها باستخدام إيراداتها الذاتية السيادية وغير السيادية المتولدة من الأنشطة التجارية والخدمات ذات النشاطات الأخرى، اذ تتفاوت مصادر التمويل المحلية باختلاف الدول والمجتمعات، إذ يعتمد هيكل الاقتصاد والموازنة العامة للحكومة على عدة مصادر تستند الى داخل البلد نفسه بهدف سد متطلبات عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة، لتوظيفها في مشاريع استثمارية وتحقيق اعلى مستويات للتنمية، ومن جملة التقسيمات الأساسية الخاصة بمصادر التمويل هي كالاتي:

أ. إيرادات ضريبية: هي اول واهم المصادر المالية في أي بلد تحصل عليها في نطاق ادارتها للدولة أو الإقليم، اذ اصبحت الضريبة في الدول الحديثة مصدرا مهما للتمويل ولتشجيع انشطة دون اخرى وأداة للتأثير في دخول الطبقات الاجتماعية ووسيلة يتم بموجبها تحويل جزء من دخول الأفراد والشركات إلى الحكومة، لتحقيق أغراض مالية، فهي تشكل اقتطاعاً جبائياً إجبارياً، ومصدراً من مصادر توفير الأموال تستخدم لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومصدر الضريبة بحد ذاتها يحقق هدفين للدولة الأول يكمن في فرض السلطة المالية على الافراد مبالغ مالية بصورة نهائية وبلا مقابل بهدف تغطية الأعباء العامة وذلك بفرض تحقيق أهداف فلسفة الحكم،

(1) سلمان عبد الله معلا، التمويل والمؤسسات التمويلية، أمجد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص31.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

والهدف الثاني يكمن في توجيه النشاط الاقتصادي بما يتناسب وفلسفة الدولة وأداة للتأثير في البناء الاقتصادي والاجتماعي[1].

كما يتميز مفهومها إلى أنها انتقال اجباري للأموال من القطاع الخاص إلى القطاع العام، إذ تفرض وتجبى على أساس معايير مقررة مسبقا من دون استلام منفعة محددة مباشرة بالقيمة نفسها، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. وبناء على ذلك فقد وردت العديد من المفاهيم التي توضح مفهوم هذا المصدر الايرادي، حيث عرفت بأنها (فريضة مالية تجبيها السلطة المالية بصورة إلزامية من المكلفين دون مقابل محدد، وتحويلها إلى موازنة الدولة، على وفق معايير وأسس موضوعية ومقررة مسبقاً، لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على وفق فلسفة وسياسة الدولة)[2].

ولهذا فأن الضريبة المحلية هي فريضة مالية تتقاضاها إحدى الهيئات العامة المحلية على سبيل الإلزام ضمن الوحدة الإدارية التي تمثلها دون نظر إلى مقابل معين، وغايتها تحقيق منفعة عامة، وتعتبر الضرائب المحلية من المصادر الأساسية والمهمة للتمويل فهي على أنواع عديدة ومختلفة، مثل ضريبة التحسين، وضرائب العقارات، وضريبة المواشي، وضريبة المحلات العامة، وضريبة المبيعات الوطنية، وغالباً تترك عمليات تحصيل الضرائب المحلية إلى السلطات المركزية والتي تكون ذات قدرة على إدارتها وجبايتها بالرغم من أن البعض يطالب بأن يُترك أمر الجباية والإدارة للمجالس المحلية نفسها[3].

ب. الإيرادات غير الضريبية: هي مجموعة العوائد التي لا تتأتى من فرض الضرائب، إذ يكون عنصر الالزام غير موجود فيها وتشمل تلك الإيرادات مصادر مختلفة مثل الرسوم والاتاوات والغرامات وغيرها من مصادر الإيرادات التي لا تتعلق بالضرائب، فضلا عن ذلك تضاف إلى تلك الإيرادات رسوم المساهمات الاجتماعية ، ويتم ربط جميع أنواع الإيرادات الأخرى يشار إليها أحيانًا باسم الإيرادات غير الضريبية، ومع ذلك يتم تحديد الأنواع الأخرى المختلفة من الإيرادات بشكل منفصل، وهنالك من يرى ان هنالك مجموعة واسعة من مصادر الإيرادات غير الضريبية يتم اضافتها الى المصادر السابقة وتكمن في عائدات الفائدة من الحسابات المصرفية والسندات الحكومية

(1) مالكولم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبدالله منصور و عبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض، 1995، ص453.
(2) حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص44.
(3) غازي سلطان فلاح السلطاني، تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على قرارات الحكام الإداريين، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص91.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

والشركات، والأرباح المحققة من بيع الأصول، مثل الأسهم والعقارات والمعدات، والدخل الذي يتم تحقيقه من عمليات بيع السلع أو الخدمات، والإيرادات المتعلقة بالعمليات الخيرية التي تهدف إلى مساعدة الطبقات المحتاجة، والإيرادات التي تتعلق بالأنشطة الرياضية أو الثقافية أو الترفيهية، مثل بيع تذاكر المسرح، والعائدات المتعلقة بأنشطة البيع بالتجزئة، مثل العائدات المحققة من بيع الملابس والأجهزة الإلكترونية والأثاث، كما يمكن للشركة الحصول على إيرادات غير ضريبية من استثماراتها في الأسهم أو السندات أو العقارات، إذا كانت هذه الاستثمارات تحقق عوائد مالية وعلى الرغم من أن الإيرادات غير الضريبية لا تتضمن أي ضرائب، إلا أنه يجب على الشركات دفع الضرائب على الأرباح التي تحققها من هذه الإيرادات[1].

ت. إيرادات أملاك الدولة(الدومين): لفظ يطلق على أملاك الدولة سواء كانت مملوكة للدولة ملكية عامة أو ملكية خاصة، منقولة أو عقارية، تتحصل الدولة على ايراد نتيجة استغلالها كأسهم شركة معينه أو تأجيرها كأراضي زراعية أو مباني على شكليها التجاري أو الاسكاني[2]. ويعد الدومين الاستخراجي من اهم أنواع الدومين، اذ يشير هذا النوع من الإيرادات إلى العوائد التي تحققها الدولة أو احدى الشركات التابعة لها أو صاحبة الامتياز وعادة ما تكون ايراداته متاتية من بيع الموارد الطبيعية مثل الفحم والمعادن والنفط الخام، وتلعب إيرادات الدومين الاستخراجي دوراً مهماً في تحديد إيرادات الحكومة، إذ تستخدم تلك الإيرادات في تمويل الموازنة العامة للدولة لغرض تمويل المشاريع الحكومية وتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة[3]. إضافة الى ذلك ياتي الدومين العقاري بالمرتبة الثانية، اذ يشير هذا النوع من الدومين إلى مجموعة أملاك العقارات الحكومية التي تملكها أو تديرها الحكومة وتشمل الأراضي والمباني والممتلكات العقارية الأخرى وتستخدم هذه العقارات لأغراض متنوعة مثل توفير الخدمات العامة بأقامة مؤسسات حكومية فيها، وهنالك غايات أخرى من هذا النوع من الدومين تكون اقتصادية تتمثل في تأجير تلك المباني للقطاع الخاص أو انشاء مشروعات عامة ذات طابع تجاري[4]. وهنالك أنواع أخرى من الدومين هي الدومين الصناعي والتجاري والدومين المالي.

([1]) International Monetary Fund, GOVERNMENT FINANCE STATISTICS MANUAL Washington, D.C., 2014, p85.

([2]) مالكولم جبلز واخرون، اقتصاديات التنمية، مصدر سبق ذكره، ص887.

([3]) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص97.

([4]) علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص185.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

ثالثا: الدور الحيوي لمصادر التمويل المحلية في دعم الموازنة العامة في العراق

تعد مصادر التمويل المحلية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار المالي، إذ تمثل الأداة الرئيسة لتوفير الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة وتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وفي العراق تبرز أهمية هذه المصادر بصورة أكبر بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد واعتماد الموازنة العامة بشكل كبير على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل تنويع مصادر التمويل المحلية ضرورة حتمية لتعزيز الاستدامة المالية وتقليل آثار التقلبات الاقتصادية العالمية.

وتتمثل مصادر التمويل المحلية في العراق بالإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، وإيرادات القطاع الاستخراجي النفطي، ولكل منها دور حيوي في دعم الموازنة العامة وتحقيق التوازن المالي. وهي كالاتي:

1. الإيرادات الضريبية: تعد الإيرادات الضريبية من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الإنفاق العام وتشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة مثل ضريبة الدخل والضرائب الجمركية وضرائب المبيعات. وتسهم هذه الإيرادات في توفير مورد مالي مستقر نسبيًا للموازنة العامة، فضلًا عن دور ها في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل وتنظيم النشاط الاقتصادي. كما أن تطوير النظام الضريبي وزيادة كفاءته يساعدان في تعزيز قدرة الدولة على مواجهة العجز المالي وتقليل الاعتماد على النفط. والجدول الاتي يوضح إسهام الإيرادات الضريبية في اجمالي الإيرادات العامة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

جدول (1)
نسبة إسهام إيرادات الضرائب الى في الإيرادات العامة للمدة (2005-2024)
مليار دينار

السنة	ايرادات الضرائب	الايرادات العامة	إسهام الضرائب في الإيرادات العامة %
2005	491	40435	1.21
2006	593	49055	1.21
2007	1229	54964	2.24
2008	2916	80641	3.62
2009	3335	55243	6.04
2010	1503	70178	2.14
2011	1783	99998	1.78
2012	2311	119466	1.93
2013	2518	113767	2.21
2014	1885	105386	1.79
2015	2015	66470	3.03
2016	3861	54409	7.10
2017	3651	77335	4.72
2018	4014	106569	3.77
2019	4718	107566	4.39
2020	4536	63256	7.17
2021	4536	109081	4.16
2022	3911	161697	2.42
2023	4921	135681	3.63
2024	6431	140800	4.57

المصدر: وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية، للمدة (2005-2024).

من الجدول أعلاه نلحظ ان نسبة الضرائب خلال المدة 2005-2024 بالمتوسط كانت (5%) من اجمالي إيرادات الموازنة العامة والسبب في ذلك يرجع إلى وجود اختلال في الهيكل الضريبي، فضلا عن وجود الفساد المالي والإداري الذي يساعد على التهرب الضريبي. وعلى الرغم من محاولات الإصلاح التي اتُخذت بدعم من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أن النظام الضريبي في العراق ما زال يواجه تحديات تعيق دوره في تمويل الموازنة العامة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. وقد تجلت أبرز مظاهر القصور في ضعف نسبة اسهام الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي، واعتماد الدولة على الضرائب غير المباشرة إلى جانب محدودية التغطية الضريبية للقطاع الخاص وغياب نظم معلومات ضريبية حديثة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

2. الإيرادات غير الضريبية: وتشمل الإيرادات غير الضريبية الرسوم الحكومية وأجور الخدمات العامة وعوائد أملاك الدولة وإيرادات المؤسسات الحكومية والغرامات وغيرها من الموارد التي تحقق للدولة دخلاً إضافيا. وتكتسب هذه الإيرادات أهمية كبيرة لكونها تسهم في تنويع الموارد المالية وتحسين قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة والمشروعات التنموية، إضافة إلى دعم الاستقرار المالي في حالات انخفاض الإيرادات النفطية. والجدول الاتي يوضح حجم الإيرادات غير الضريبية في العراق.

جدول (2)
الإيرادات غير الضريبية في العراق للمدة 2005-2023 (مليار دينار)

السنة	اجمالي ايراد ايجار ممتلكات الدولة	ايراد الشركات المملوكة حكومياً	الإيرادات الأخرى (رسوم وغرامات والمساهمات الاجتماعية)	اجمالي الإيرادات غير الضريبية	الإيرادات العامة	إسهام الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات العامة %
2005	12	90	528	630	40435	1.56
2006	16	373	554	943	49055	1.92
2007	17	1453	40	1510	54964	2.75
2008	18	2204	135	2357	80641	2.92
2009	18	2831	155	3004	55243	5.44
2010	19	3329	169	3517	70178	5.01
2011	20	3765	125	3910	99998	3.91
2012	21	6930	236	7187	119466	6.02
2013	26	6325	213	6564	113767	5.77
2014	65	7596	6429	14090	105386	13.37
2015	83	2153	7143	9379	66470	14.11
2016	40	3020	6280	9340	54409	17.17
2017	56	2202	5966	8224	77335	10.63
2018	74	1587	5264	6925	106569	6.50
2019	115	1024	4336	5475	107566	5.09
2020	32	504	4033	4569	63256	7.22
2021	48	735	9275	10058	109081	9.22
2022	70	962	11231	12263	161697	7.58
2023	101	1234	11623	12958	135681	9.55

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.
- جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة عقارات الدولة، سنوات متفرقة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

من الجدول أعلاه نلحظ ان بعد عام 2003، واجه الاقتصاد العراقي مرحلة انتقالية صعبة أثرت في بنيته المالية بشكل عام، وواقع الإيرادات العامة بشكل خاص. وبينما ظلت الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة، فقد ظلت الإيرادات غير الضريبية كإيرادات الرسوم والغرامات والإيرادات الإدارية والتجارية محدودة وغير قادرة على تمويل نسبة مؤثرة من الموازنة العامة، اذ لم تتجاوز في احسن الحدود نسبة 17% عام 2016 ويرجع ارتفاع هذه النسبة ليس في تحسن الإيرادات غير الضريبية وانما الى انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية فضلا عن انخفاض تصديره للخارج بفعل احداث داعش. وقد كشف هذا الواقع عن هشاشة النظام المالي العراقي واعتماده المفرط على المورد النفطي الوحيد، في ظل غياب تنوع حقيقي في مصادر الدخل. على الرغم من ان الإيرادات غير الضريبية تُعد جزءاً مهماً من الإيرادات العامة التي يجب أن تسهم في تقليل العجز المالي وتعزيز الاستدامة المالية، إلا أن هذه الإيرادات في العراق عانت من ضعف البنية الإدارية والتنظيمية وعدم كفاءة التحصيل إضافة إلى انتشار الفساد وتضارب الصلاحيات بين الجهات الحكومية المختلفة. كما أن غياب الرؤية الاستراتيجية لتفعيل هذه الموارد وضعف الاستثمار في قطاعات الدولة الخدمية والإنتاجية، اسهما في انخفاض العائدات غير الضريبية مقارنة بما يمكن تحقيقه فعلياً. ورغم الجهود الحكومية في بعض الفترات لتحديث نظام الرسوم والخدمات وتوسيع مجالات الإيرادات غير الضريبية، فإن النتائج ظلت دون المستوى المطلوب.

3. إيرادات الدومين الاستخراجي النفطي: تمثل الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة في العراق، نظرًا لاعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على صادرات النفط الخام. إذ توفر هذه الإيرادات الجزء الأكبر من الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات التشغيلية والاستثمارية، وتمويل مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة. كما تؤدي دورًا محوريًا في دعم الاحتياطيات النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إلا أن الاعتماد المفرط على هذا المورد يعرض الموازنة العامة لمخاطر تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي يفرض ضرورة تعزيز مساهمة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية لتحقيق التنوع والاستدامة المالية. والجدول الاتي يوضح حجم الإيرادات النفطية في العراق للمدة 2005-2024.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

جدول (3)

حجم الايرادات النفطية ونسبة إسهامها في الإيرادات العامة للمدة (2005-2024)

مليار دينار

السنة	إيرادات النفط	الايرادات العامة	نسبة إسهام النفط في الإيرادات العامة %
2005	39480	40435	97.64
2006	46908	49055	95.62
2007	53162	54964	96.72
2008	79131	80641	98.13
2009	51719	55243	93.62
2010	66819	70178	95.21
2011	98090	99998	98.09
2012	116597	119466	97.60
2013	110677	113767	97.28
2014	97072	105386	92.11
2015	51312	66470	77.20
2016	44267	54409	81.36
2017	65071	77335	84.14
2018	95619	106569	89.72
2019	99216	107566	92.24
2020	54448	63256	86.08
2021	95270	109081	87.34
2022	153623	161697	95.01
2023	124428	135681	91.71
2024	125300	140800	88.99

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: النشرات الإحصائية عن البنك المركزي العراقي سنوات مختلفة.

من الجدول أعلاه نلحظ ان الإيرادات النفطية في العراق تمثل المصدر الأساسي والأكثر تأثيرا في تشكيل الهيكل المالي للدولة حيث ظلت تشكل النسبة الكبرى من إجمالي الإيرادات العامة خلال السنوات الممتدة من 2005 حتى 2024. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن متوسط إسهام هذه الإيرادات بلغ حوالي 90%، ما يعكس الريعية الشديدة للاقتصاد العراقي واعتماده المفرط على قطاع النفط. اذ شهدت الإيرادات النفطية خلال المدة اعلاه تقلبات حادة نتيجة لتغيرات أسعار النفط العالمية من جهة، والأوضاع الأمنية والسياسية المحلية من جهة أخرى. ففي بعض السنوات وخصوصا عند ارتفاع أسعار النفط عالميا كما في أعوام 2008، 2012، و2022، سجل العراق

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

مستويات قياسية في حجم الإيرادات النفطية تجاوزت حاجز الـــ 100 تريليون دينار سنويا. في المقابل شهدت الإيرادات النفطية تراجعا كبيرا في سنوات الأزمات مثل عام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، وعام 2016 بسبب انهيار الأسعار، وكذلك عام 2020 نتيجة لتداعيات جائحة كورونا. الامر الذي انعكس على نسبة إسهامها في الإيرادات العامة خلال معظم سنوات الدراسة، حيث تراوحت نسبة اسهام الإيرادات النفطية بين 77% و97% من إجمالي الإيرادات العامة، وهو ما يدل على هشاشة البنية المالية العامة وضعف مصادر الإيرادات غير النفطية كالإيرادات الضريبية والرسوم وعوائد المؤسسات العامة. ففي أوقات ارتفاع الإيرادات النفطية كانت الحكومة تعتمد على التوسع في الإنفاق دون توجيه جاد لتنويع مصادر الإيراد، مما عمق الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل. وتسبب في إيجاد تداعيات الاقتصادية ذات اثار سلبية على الاقتصاد أبرزها ضعف قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام في فترات انخفاض أسعار النفط وتزايد العجز المالي في الموازنة العامة في أوقات الأزمات وإهمال تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة.

رابعا: تحديات مصادر التمويل المحلي في العراق

تواجه مصادر التمويل المحلية في العراق، ولا سيما الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وإيرادات القطاع الاستخراجي النفطي، جملة من التحديات الهيكلية التي تحد من قدرتها على دعم الموازنة العامة، وهي كالاتي.

1. الفساد المالي والاداري المتراكم

يعد انتشار الفساد المالي والإداري من أبرز المعوقات أمام كفاءة السياسة المالية. إذ يؤدي الفساد إلى سوء تخصيص الموارد العامة وإضعاف كفاءة الإنفاق الحكومي، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرة الموازنة العامة في تحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي. كما يسهم الفساد المالي والإداري في تقليص كفاءة مصادر التمويل المحلية من خلال هدر جزء كبير من الإيرادات العامة، سواء المتأتية من الضرائب أو الرسوم أو العوائد النفطية، فضلاً عن رفع كلف تنفيذ المشاريع العامة نتيجة المبالغة في التقديرات المالية واعتماد ممارسات غير تنافسية في منح العقود الحكومية. كذلك أدى انتشار ظواهر المشاريع الوهمية وغسيل الأموال ومنح الامتيازات غير المبررة لبعض الفئات المتنفذة إلى استنزاف الموارد المالية التي كان من الممكن توجيهها نحو دعم التنمية الاقتصادية

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

وتحسين البنى التحتية والخدمات العامة. وعلى الرغم من ضخامة الإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة في العراق، إلا أن ضعف الإدارة المالية والاعتماد المفرط على المورد النفطي جعلا الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الخارجية، الأمر الذي حد من قدرة الإيرادات المحلية الأخرى على أداء دور فاعل في تمويل الموازنة العامة. كما أن ضعف النظام الضريبي وقصور آليات تحصيل الإيرادات غير الضريبية أسهما في انخفاض مساهمة هذه الموارد في الإيرادات العامة، مما زاد من حدة العجز المالي وأضعف فرص تحقيق التنوع الاقتصادي. فضلاً عن ذلك أفرزت هذه الممارسات غير الرشيدة طبقة مستفيدة من المال العام على حساب المصلحة العامة وهو ما انعكس سلباً على كفاءة إدارة الموارد المالية للدولة وأضعف منظومة الرقابة والمساءلة. الامر الذي اضعف من قدرة الدولة على تتبع جزءاً كبيراً من الأموال المهدورة أو المنهوبة كان من الممكن استثماره في مشاريع إنتاجية وتنموية تسهم في تعزيز مصادر التمويل المحلية وتقوية قدرة الموازنة العامة على تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة[1] . حيث تشير التقارير السنوية إلى أن العراق يحتل مراتب متأخرة نسبياً ضمن الدول المشمولة بالمؤشر، وهو ما يعكس ارتفاع مستويات الفساد في القطاع العام. فقد جاء العراق في عام 2024 بالمرتبة (155) من أصل (180) دولة، في حين بلغ مستوى المؤشر (2.4)، وهو مستوى متدنٍ يدل على تفشي مظاهر الفساد الإداري والسياسي[2] .

2. التهرب الضريبي

يشكل التهرب الضريبي تهديدًا مباشرًا لضعف الإيرادات الضريبية، نظرًا لما يترتب عليه من آثار سلبية على الإيرادات العامة وكفاءة السياسات المالية. ولما كانت إيرادات الضرائب تعد اول وأقدم الإيرادات السيادية التي تتحصل عليها الحكومة من الافراد دون مقابل، فهي تلعب دوراً حاسماً في توفير مصادر تمويل للحكومة في الدولة الحديثة وتسهم في نفس الوقت في حدوث التنمية الاقتصادية، وفي العراق يتسم النظام الضريبي بالتعددية اذ انه يجمع بين الضرائب المباشرة

[1] مدحت كاظم القريشي، الفساد الاداري والمالي في العراق: اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2012 ، ص2.
[2] منظمة الشفافية العالمية، مؤشر مدركات الفساد، https://www.transparency.org

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

وغير المباشرة، وعلى الرغم من ان هذا النظام لا يمكن ان يوصف بالحداثة، الا ان قدرة الايرادات الضريبية على الاسهام وبشكل فاعل في الموازنة العامة ظلت بعيدة عن امكانية حدوث التقارب بين اسهام الايرادات الضريبية والايرادات النفطية، حيث أن هذا المصدر السيادي غير قادر على الإسهام وبشكل فعال في تمويل الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية، إذ لم تتجاوز نسبته طوال مدة الدراسة بالمتوسط (5%) من اجمالي إيرادات الموازنة العامة والسبب في ذلك يرجع إلى وجود اختلال في الهيكل الضريبي، فضلا عن وجود الفساد المالي والإداري الذي يساعد على التهرب الضريبي ومن ثم انخفاض كبير في حجم الإيرادات العامة، واضعاف قدرة الدولة على تمويل النفقات الجارية والاستثمارية مما يضطرها الى اللجوء إلى الاقتراض أو زيادة العجز المالي، وهو ما يتعارض بشكل واضح مع مبدأ الاستدامة المالية فكلما تقلصت القاعدة الضريبية نتيجة التهرب، زادت حاجة الحكومة إلى مصادر تمويل بديلة قد تكون غير مستدامة[1].

3. النفط مصدر الدخل

يحتل العراق مكانة مهمة من حيث الانتاج النفطي في العالم والمنطقة وله تأثير واضح في منظمة أوبك بعد السعودية من حيث كبر إنتاجه النفطي[2]. ولما كانت الايرادات النفطية تشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي والمصدر المهم في الحصول على الايرادات والعملة الاجنبية ، إذ تُسهم الايرادات النفطية بنسبة تتجاوز 90% من مجموع الايرادات العامة، فان الاقتصاد العراقي يعتمد على الايرادات النفطية اعتماداً شبه كلي، الامر الذي جعل النفقات العامة في العراق تتماشى طرديا مع الإيرادات النفطية والتي تعتمد بدورها على أسعار النفط في الاسواق العالمية، إذ إنها ترتفع بارتفاع أسعار النفط وزيادة انتاجه، وتتراجع بانخفاض أسعار النفط العالمية، مما يسبب عدم استقرار الاقتصاد في البلد نتيجة التقلبات السعرية المستمرة في الاسواق العالمية[3].

استناداً الى ما سبق تشير البيانات في جدول (3) إلى أن الإيرادات المتأتية من إنتاج وصادرات النفط الخام ما تزال تشكل المصدر الأساسي للإيرادات العامة للدولة، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في ظل التطورات الإيجابية في القدرات الإنتاجية للقطاع النفطي ومع ذلك فإن

(1) إبراهيم جاسم جبار، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: العراق انموذجاً، مركز الرافدين للحوار، بيروت، 2022، ص198.

(2) حاتم القريشي، اقتصاديات النفط ، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق ، 2020، ص 193.

(3) مصطفى كاظمي النجفي أبادي، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة (2008-2018)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (10) ، العدد (3) ، (2020) ، ص 138.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

الاعتماد الكلي على النفط كمصدر اساسي للإيرادات العامة يشكل تحدياً هيكلياً ، نظراً للطبيعة غير المستقرة للإيرادات النفطية والتي تتأثر بعوامل خارجية مثل تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية ، ويترتب على هذا الاعتماد تداعيات سلبية على الإيرادات العامة في الموازنة العامة، حيث تصبح المالية العامة أكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية بدلاً من أن تكون مصدراً للاستقرار[1] .

4. تراجع جودة المؤسسات

يعد تراجع كفاءة المؤسسات العامة في العراق من أبرز التحديات التي تؤثر سلباً في قدرة مصادر التمويل المحلي على دعم الموازنة العامة، إذ يهيمن القطاع العام على جزء كبير من النشاط الاقتصادي من خلال ما يقارب (192) مؤسسة مملوكة للدولة، فضلاً عن (43) مؤسسة ذات ملكية مشتركة. وتضطلع هذه المؤسسات بدور رئيس في إنتاج وتوفير الخدمات والسلع الأساسية مثل الكهرباء والمياه ومواد البناء والمنتجات النفطية والبتروكيمياوية كما تسهم بنسبة مهمة في إنتاج السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج الصناعي. وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات، إلا أن العديد منها يعاني انخفاض الكفاءة الإنتاجية وارتفاع كلف التشغيل، فضلاً عن تدني جودة المنتجات والخدمات المقدمة، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرتها في تحقيق إيرادات تدعم الموازنة العامة. كما تمثل هذه المؤسسات المشغل الأكبر للأيدي العاملة في القطاع الصناعي، إذ تضم أكثر من (580) ألف عامل، ما يجعلها تتحمل أعباء مالية كبيرة تتعلق بالرواتب والنفقات التشغيلية.

وتشير التقديرات إلى أن نسبة محدودة من مصانع القطاع العام تحقق أرباحاً، وغالباً ما تتركز هذه الأرباح في الصناعات النفطية ومواد البناء، في حين توجد نسبة من المؤسسات المتوقفة أو المتضررة نتيجة الحروب والأزمات السابقة، ومع ذلك ما تزال تتحمل الدولة نفقات موظفيها ورواتبهم، الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الموازنة العامة ويؤدي إلى استنزاف الموارد المالية العامة دون تحقيق عوائد اقتصادية حقيقية.

أما بقية المؤسسات العامة فهي إما مؤسسات ذات طبيعة استراتيجية ترتبط بالأمن الاقتصادي والوطني، أو أنها تحتاج إلى استثمارات وإصلاحات مالية وإدارية كبيرة من أجل إعادة تأهيلها وتحويلها إلى مؤسسات منتجة وقادرة على تحقيق إيرادات تدعم مصادر التمويل المحلي. ومن ثم فإن

[1] حاتم القريشي، اقتصاديات النفط ، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق ، 2020، ص 193.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

إصلاح القطاع العام ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية يُعدان من المتطلبات الأساسية لتعزيز الإيرادات المحلية وتقوية دورها في تمويل الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية في العراق[1].

خامسا: اليات تطوير مصادر التمويل المحلي في العراق

1. تنويع قطاعات الاقتصاد الوطني

ان إعادة تأهيل وتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني غير النفطية يعتبر امراً حيوياً لتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز استقرار الاقتصاد عبر تطوير قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات بهدف تقليل التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة. فالتنويع الاقتصادي يعد أساس القاعدة الإنتاجية في البلد وفي الوقت نفسه مصدر تمويل إضافي لموارد الدولة إذ ان التحول من القطاع الاولي الى القطاع الصناعي الذي يسهم في تنمية مهارات القدرات البشرية وزيادة انتاجيتها ومن ثم تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، على اعتبار ان الاقتصاد ذا الهيكل المتنوع يكون اداؤه افضل على المدى البعيد، فالقطاع الصناعي ينفرد بقدرته على تحقيق التنويع الانتاجي من خلال كثرة مراحل العمليات الانتاجية التي تسهم في انتاج سلع متنوعة تساعد في زيادة القدرة التصديرية، اضافة الى انجاز عملية التحول الهيكلي والتكنولوجي ونشر نطاق التصنيع والصناعة التحويلية قادرة على توليد فرص عمل ومن ثم زيادتها عبر عمليتها المتتابعة لحين انجاز مرحلة التصنيع، وبعدها يتجه التوسع وتوليد فرص العمل الجديدة الى القطاع الثالث فهو يعد مصدرا مهما في تمويل التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى بعد قطاع النفط، اذ ان حركة التصنيع سوف تنتج سلعاً جديدة من خلال المواد الاولية مما ينوع الانتاج ويزيد من حجم السلع المصنعة[2].

2. زيادة الوعاء الضريبي

ان زيادة الوعاء الضريبي تتعلق بزيادة القدرة على دفع الضرائب أو تحسين التخطيط الضريبي القائم على هيكلة الأمور المالية والاعمال بطريقة تهدف إلى تقليل التكلفة الضريبية أو

---

(1) فرانك كنتر، الاقتصاد السياسي للعراق: إعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع، ترجمة مهند طالب الحمدي، منشورات ضفاف، بيروت، 2015، ص265.

(2) حيدر نعمة بخيت، عباس فضيل عطيوي، واقع التنويع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة 1980-2014، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2017، ص853.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

تحسين فعالية الإدارة الضريبية وزيادة الاوعية الضريبية الجديدة، وفي العراق وبهدف زيادة الموارد الضريبية يتحتم ضرورة اجراء التحديثات للقوانين الضريبية، وتنظمها بقانون. والعمل على ايجاد نظم ضريبية ترتكز على الضرائب المباشرة والرسوم وعلى مؤسسات القطاع الخاص وضريبة الدخل الشخصي وتوسيع القاعدة الضريبية، اضافة الى رفع سعر الضريبة المعمول به حاليا. من اجل احتواء عجز الموازنة العامة والزيادة في اجمالي الدين العام والحفاظ على اجمالي احتياطات النقد الأجنبي[1]. وفي ضوء زيادة الوعاء الضريبي وفقا للتخطيط الضريبي فقد ركزت موازنة عام 2023 على ضرورة عدم الاعتماد على الايرادات النفطية كمورد رئيس للموازنة، اذ تم ادراج عدد من الاصلاحات التي تخص الضرائب و الكمارك منها ما يتعلق بإعادة هندسة العمليات في هذه الجهات واتمتتها ناهيك عن اجراءات مكافحة الفساد فيها، وسيتم اجراء اصلاحات ادارية في مجال الضرائب والكمارك من خلال اتمتة العمل الضريبي و الكمركي مع الأونكتاد وكذلك تطبيق نظام FMIS[2].

3. تطوير صناعة البتروكيمياويات

تعد صناعة البتروكيمياويات من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد وتوفير مصادر دخل للإيرادات العامة كون منتجاتها ذات قيمة عالية يمكن تصديرها الى الأسواق العالمية مما يشكل مصدراً مهماً من العائدات الوطنية، فمنتجات هذه الصناعة تعمل على تعزيز التوازن التجاري ثم تحقيق فائض تجارياً، اضافةً الى ذلك تسهم هذه الصناعة في تعزيز تشغيل القطاعات الأخرى مثل النقل والتوزيع والتجارة، فضلا عن إيجاد فرص عمل جديدة للسكان المحليين، كما تعد صناعة البتروكيمياويات محوراً اساسياً في التنمية الصناعية وفي الوقت الحالي تعد جزءاً لا يتجزأ من قطاعات الصناعة النفطية التحويلية، فضلا عن ارتفاع مردودها المالي فاقت أسعارها أسعار النفط بحدود السبعة اضعاف للبتروكيماويات الأساسية ومائة ضعف بالنسبة للبتروكيماويات الوسيطة، وعليه أصبحت صناعة البتروكيماويات تمثل واحدة من اهم دعائم الاقتصاد العالمي وركيزة لصناعة المستقبل[3]. وفي العراق لا يوجد سبب أساسي يمنع من إقامة هذه الصناعة في أماكن متعددة من

(1) إبراهيم جاسم جبار، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: العراق انموذجاً، مصدر سابق، ص210.
(2) وزارة المالية العراقية، بيان الموازنة العامة لعام 2023، ص15.
(3) مايح شبيب، احمد سجاد، عماد علي، السياسة النفطية وقطاع الطاقة في العراق: الواقع واستشراف المستقبل، مؤسسة النبراس للطباعة، النجف الاشرف، 2020، ص141.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

محافظات العراق خصوصا وان العراق يمتلك موارد نفطية كبيرة واحتياطات نفطية كبيرة تقدر بحدود 145 مليار برميل وذو قدرة إنتاجية تصل الى 4.5 مليون برميل يوميا[1]، اذ يعد النفط المادة الأولية الأساس في صناعة البتروكيماويات وتعمل هذه الأخيرة على انتاج منتجات ذات قيمة المضافة عالية.

4. انشاء صندوق لإدارة الفوائض النفطية

يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن العراق يمتلك فرصًا كبيرة يمكن تمويلها من خلال إيرادات الثروة النفطية، إذا تم تحقيق الاستخدام الأمثل والفعال للموارد الطبيعية المتاحة التي تتمتع بميزة نسبية في السوق العالمية، لا سيما في مجال النفط، فالعراق يمكنه توظيف الفوائض الناتجة عن صادرات النفط لتنمية وتحسين القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وبالتالي تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، فضلاً عن ذلك أن هذه الاستراتيجية ستساعد في حماية الموارد للأجيال القادمة، حيث يُعتبر النفط موردًا ناضباً، ويُعتبر الوضع الحالي في العراق أحد أسوأ مظاهر الدولة الريعية، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على إيرادات النفط التي تُعتبر غير مستقرة، وعليه من الضروري أن يوجه العراق الاهتمام إلى زيادة وتوسيع الإيرادات الأخرى المستقرة، وفي هذا السياق يعد إنشاء صندوق ثروة سيادي خطوة حيوية يمكن أن تساعد في تجنب الأزمات المالية والاقتصادية التي قد تنشأ نتيجة عوامل داخلية وخارجية، وتسهم في حماية الاقتصاد خلال فترات الركود أو الأزمات الاقتصادية المشابهة للوضع الحالي في العراق، يُمكن ان يكون أداة فعالة لإعادة بناء البنية التحتية المتضررة، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال استثمارات واسعة النطاق، ويسهم في الادخار للأجيال القادمة، وبدون وجود صندوق الثروة السيادية سيكون من الصعب تمويل هذه المشاريع, مما يؤكد وجوده في استدامة الموارد الاقتصادية على المدى الطويل[2].

---

(1) ثابت عباس المفرجي، السياسة النفطية في العراق: من كولبنكيان حتى كورونا، دار المرهج، بغداد، 2021، ص292.

(2) نغم حسن نعمة، تبارك نعمان علي ، الصناديق السيادية ودورها في الازمات المالية، امكانية استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد (3) ، العدد (1) ، 2022 ، ص288 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

الاستنتاجات

1. أدى ارتفاع معدلات الفساد على المستويين الاقتصادي والسياسي، إلى جانب غياب استراتيجية فعلية للتنويع الاقتصادي، إلى هدر الموارد العامة وإضعاف توجيهها نحو الأغراض التنموية، الأمر الذي أسهم في استمرار اعتماد الحكومة المركزية على الإيرادات النفطية وترسيخ الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي.
2. ان ضعف اسهام مصادر التمويل المحلية غير النفطية في دعم الموازنة العامة يعود إلى محدودية كفاءة النظام الضريبي والكمركي، فضلًا عن ضعف بيئة الاستثمار والإدارة المالية، الأمر الذي قلل من قدرة هذه المصادر على تحقيق إيرادات مستدامة.
3. استمرار هيمنة إيرادات الموارد الطبيعية كمصدر أساس، ورئيس في تمويل الموازنة العامة للدولة وتكوين اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، ويتوقع استمرار هيمنتها بوصفها مصدراً لتمويل التنمية الاقتصادية في المستقبل.
4. ضعف استدامة إسهام مصادر التمويل الداخلية في تمويل الموازنة العامة في العراق باستثناء المورد النفطي على الرغم من تقلبات أسعاره في السوق الدولية.

التوصيات:

1. زيادة الاستثمارات غير النفطية كوسيلة مباشرة للتنويع بما في ذلك رفع معدل الاستثمارات المحلية والاجنبية.
2. اعادة تأهيل وتطوير وتشغيل الصناعات الحكومية المربحة مثل البتروكيماويات والحديد والصلب و تطوير صناعة الغاز ووقف هدر الغاز المصاحب للنفط ويكون ذلك من خلال انشاء منظومات متخصصة لتخليص الغاز المصاحب للنفط، والتوقف عن استيراده من دول الجوار.
3. اتباع سياسة تمويلية تعمل على تمويل مشاريع القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية، الامر الذي ينعكس اثره ايجابا في صورة نمو وتنوع الانشطة المولدة للناتج المحلي غير النفطي.
4. إنشاء صندوق تنمية سيادي من الفوائض المالية التي تتحقق خلال أوقات ارتفاع أسعار النفط، كبديل عن مصادر التمويل الخارجية يعمل على تمويل السياسات التنموية من خلال إنشاء استثمارات وأصول إنتاجية محتفظة بقيمتها وذات مردود كبير وقادرة على زيادة هذه القيمة لمصلحة هذا الجيل وكذلك الأجيال المقبلة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم جاسم جبار، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: العراق انموذجاً، مركز الرافدين للحوار، بيروت، 2022.
3. احمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل في التمويل والاستثمار، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، الطبعة الأولى، بغداد،2014.
4. ثابت عباس المفرجي، السياسة النفطية في العراق: من كولبنكيان حتى كورونا، دار المرهج، بغداد، 2021.
5. حاتم القريشي، اقتصاديات النفط ، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق ، 2020.
6. حاتم القريشي، اقتصاديات النفط ، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق ، 2020.
7. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
8. حمد فواز الدليمي، احمد يوسف دودين، الازمات المالية الدولية والعالمية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
9. حيدر نعمة بخيت، عباس فضيل عطيوي، واقع التنويع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة 1980-2014، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2017.
10. سلمان عبد الله معلا، التمويل والمؤسسات التمويلية، أمجد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص31.
11. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.
12. علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
13. غازي سلطان فلاح السلطاني، تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على قرارات الحكام الإداريين، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
14. فرانك كنتر، الاقتصاد السياسي للعراق: إعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع، ترجمة مهند طالب الحمدي، منشورات ضفاف، بيروت، 2015.
15. ليلى بديوي مطوك، أحمد إبراهيم مهدي، التمويل الزراعي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمده (1998-2012)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد8، العدد3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، 2018.
16. مالكولم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبدالله منصور و عبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض، 1995.
17. مايح شبيب، احمد سجاد، عماد علي، السياسة النفطية وقطاع الطاقة في العراق: الواقع واستشراف المستقبل، مؤسسة النبراس للطباعة، النجف الاشرف، 2020.
18. مدحت كاظم القريشي، الفساد الاداري والمالي في العراق: اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2012.
19. مروان عبد الملك ذنون، استقراءات في التمويل الاقتصادي، شركة الأكاديميون للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2020.
20. مصطفى كاظمي النجفي أبادي، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة (2008-2018)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (10) ، العدد (3) ، 2020.
21. منظمة الشفافية العالمية، مؤشر مدركات الفساد، https://www.transparency.org
22. نغم حسن نعمة، تبارك نعمان علي ، الصناديق السيادية ودورها في الازمات المالية، امكانية استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد (3) ، العدد (1) ، 2022.
23. وزارة المالية العراقية، بيان الموازنة العامة لعام 2023.
24. International Monetary Fund, GOVERNMENT FINANCE STATISTICS MANUAL Washington, D.C., 2014.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.24275